

السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر 1830 . 1848

الدكتور حميدي أبو بكر الصديق جامعة محمد بوضياف. المسيلة. الجزائر

كانت السياسة الإدارية الفرنسية في بداية الاحتلال تركز على عملية الإخضاع والسيطرة على الأرض، وفي ظل المقاومة الشرسة شرقا وغربا فقد انتهجت سياسة خاصة من أجل تحقيق أهدافها وكانت تدور حول الإلحاق بفرنسا ، واستحداث أطر إدارية تتحكم من خلالها في حركة الأشخاص ومعرفة كل التحركات . وفي هذا المقام ركزت على النقاط التالية :

. مرحلة الإخضاع العسكري للجزائر: فترة دوبورمون . كلوزيل

2. مرحلة التردد 1830 . 1834: سياسة اللجان

3. إنشاء منصب الحاكم العام 22 جويلية 1834

5. المكاتب العربية 1844

4. تقسيم الجزائر إلى مقاطعات 1845

5. دستور 1848 وإلحاق الجزائر

أما من حيث الحكام الذين توالوا على الجزائر من 1830 إلى 1848 والذين يمكن أن نوجزهم في الحكام

التالية أسماءهم:

. دوبورمون

. كلوزيل أوت 1830 والذي حكم حوالي ثمانية أشهر (فترة حكمه الأولى).

- بيرترين: حكم فيفري 1831 (10 أشهر).

- الدوق روفيقو : 25 ديسمبر 1831 .

- فورول: جويلية 1834.

- ديرلون : 1834 (سنة واحدة).

- كلوزيل (للمرة الثانية) 1835.

- دامريمون : حكم سنة 1873 .

- المارشال فالليه 1837 – 1841

- بيجو 1841 – 1847.

من خلال المتابعة لحكم فرنسا في الجزائر فإنه يقف على أن الفترة الأولى للحكم الفرنسي تميز بفرض الواقع

العسكري واحتلال الجزائر وغياب الاستقرار على نظام حكم في الجزائر ، وأحيانا الارتباك في التوفيق بين السلطة

العسكرية والمدنية وكثرة اللجان والحلول المقترحة من حين لآخر ، كما تم الاستعانة ببعض المساعدين الإداريين إلى

جانب الحكام العسكريين وهذا الوضع مرده إلى الوضع الذي تعيشه فرنسا داخليا من جهة ، ومن جهة أخرى أن

طبيعة الاحتلال والإخضاع كانت على يد العسكريين في حين أن الوضع في الجزائر يحتاج إلى تسيير إداري ومالي

وقضائي وهو مَادعى للاستعانة بمساعدين مدنيين ومن جهة أخرى أيضا كان الأمر بين أخذ ورد بين بسط السلطة لوزارة الحربية والداخلية، إضافة إلى ضغط الجالية الأوروبية بالجزائر على السلطة الفرنسية في الجزائر لإطلاق يدها والسعي لإيجاد تمثيل لها داخل الجزائر وفرنسا.

وعموما أن السلطة الفرنسية وقعت في التردد والتناقض أحيانا حول شكل الحكم النظام الإداري الذي تسلكه بين العسكري والمدني والخضوع لفرنسا مباشرة أو ذات حكم خاص بها .

وعموما فإن فترة 1830 . 1848 هناك من يطلق عليها مرحلة التجربة وأنه لم تكن لفرنسا سياسة إدارية واضحة تنتهجها في الجزائر ، وأمام هذا التردد والتخوفات المحيطة بها والمقاومة الشرسة من الشعب الجزائري لوحظ أن سياسة لويس فيليب كانت تعتمد على إطلاق اليد للجيش في التصرف الإداري وتحقيق حلم المستعمرة الهادئة ، وبالتالي فإن الجزائر كان التعامل معها على أساس منطقة عسكرية ، أو ميدان حرب ¹.

كما اتسمت هذه المرحلة باتخاذ ثلاث إجراءات كبرى هي : إحداث منصب الحاكم العام ، واعتماد سياسة القوة والأرض المحروقة ، ثم إلحاق الجزائر دستوريا بفرنسا.

فترة دوبورمون

وهذه الفترة تميزت بتحقيق عملية الاحتلال العسكري للساحل وقام بتشكيل لجنة لتسيير شؤون الجزائر، وبدوا أنها فشلت في تحقيق هدفها وكانت شكلية وأنها فشلت في تحقيق هدفها وكانت شكلية أكثر منها ميدانية أمام سلطة القائد العسكري الذي لم يعمر طويلا وكان في حالة إرباك للتطورات الجديدة في فرنسا ، وحاول الفرنسيون في عهده المحافظة على الجزائر كمستعمرة أمام أطماع بريطانيا .وبقدوم لويس فيليب عزله نهائيا من هذا المنصب.

فترة كلوزيل:

ابتداء من 16 أكتوبر 1830، وهو الآخر كانت أولويته بسط السيطرة العسكرية ولكنه استعان بلجنة حكومية جديدة لتسيير أمور إدارته ولها اختصاصات في مجال العدالة، الداخلية، والمالية لكن السلطة الحقيقية في القرار والتسيير كانت بيد القائد العسكري الذي أنشأ عدة أذرع عسكرية لتوطيد حكمه منها: الزواف، والصبايحية ، و رماة إفريقيا وهذا دليل على توجهه العسكري في التوسع ، وهناك من يرى أن حكومة فرنسا تجاهلت تصرفات الجيش في الجزائر حتى لا يعكر عليها الأمور في فرنسا.

مرحلة التردد 1830 . 1834:

وهي مرحلة كانت فيها فرنسا منشغلة بمشاكلها في الداخلية ومناوراتها في أوروبا فكان الجيش الفرنسي له حرية واسعة في التعامل مع واقع الجزائر ونتيجة للاضطراب الحاصل في تسيير شؤون الجزائر، وهيمنة القادة العسكريين

¹ . أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، ط 02 ، ج 02 ، دار الغرب الإسلامي ، 1990 ، ص 91.

على الحكم، أصدر مرسوم ملكي يفصل بين الشؤون المدنية والعسكرية¹ (1) وإن كانت الكلمة الأخيرة فيه للحاكم العسكري، وفي هذه المرحلة استحدثت إدارة للجزائر على النحو التالي: 1 - المسؤول الإداري والمالي المدني (l'intente civil) : وهو مكلف بالقضايا المالية والموظفين وينسق بين الوزارات في فرنسا وقطاعه في الجزائر ويعين من قبل رئيس مجلس الوزراء.

2- رئيس وحدات الاحتلال في إفريقيا (le commandant en chef) وهو المسؤول عن العمليات العسكرية وحفظ الأمن ، والشرطة ، وهو صاحب الصلاحيات الواسعة .

3. مجلس الإدارة

ويتكون من رئيس وحدات الاحتلال السابق ، وهو رئيس المجلس في نفس الوقت، ونائبه هو المسؤول الإداري والمالي إضافة إلى مسؤول البحرية والمسؤول العسكري للجيش، وممثل الجمارك ، ومسؤول أملاك الدولة. إلا أن الهيمنة كانت واضحة وكبيرة للمسؤولين العسكريين وإقصاء الجانب المدني الذي بدأت بعض العناصر تطالب بدوره وعلى رأسها المعمرين وكثرة، الاحتجاجات على سلوك العسكريين لتحقيق مصالحهم ، والمطالبة بضرورة وضع حد لسلطتهم ، وهو مادفع بالحكومة الفرنسية بإرسال لجنة للتحقيق في الأمر في 07 جويلية 1833 سميت باللجنة الإفريقية لدراسة الأوضاع واقتراح الحلول اللازمة . وتوصل هذه اللجنة في 09 نوفمبر 1833 إلى أن الحل يكمن في الاحتفاظ بالجزائر تحت إسم " الممتلكات الفرنسية في إفريقيا "

لجنة ديكادوس : التي تشكلت في 12 ديسمبر 1833 (19 شخصية مدنية وعسكرية) وكان تقريرها المقدم في 10 مارس 1834 مكرسا لما آلت إليه اللجنة الأولى . واقترحت خلق منصب الحاكم العام للجزائر بصلاحيات واسعة ، وإنشاء مجالس بلدية في الجزائر ووهران وعناية وإنشاء ميزانية خاصة بالجزائر ، وبهذا يتكرس الحكم العسكري .

وإن كانت هذه اللجنة التي صادقت بأغلبية 17 صوت مقابل 2 قد أوصت بفصل بين سلطة الإدارية المدنية والعسكرية والتنسيق بينهما.

إنشاء منصب الحاكم العام 22 جويلية 1834

وهذا وفق الأمر الرئاسي الذي يعين بموجبه الحاكم العام من طرف مجلس الوزراء باقتراح من وزير الحربية، ويتمتع بصلاحيات كبيرة ويتكفل بالأمن والحماية والعدالة والشؤون العسكرية. وخضوع الجزائر لوزارة الحرب مباشرة .

¹ - مرسوم أول ديسمبر 1831

ويعمل على تنفيذ برامجها ومخططاتها المساعدون الثلاث تحت إشراف الحاكم العام (المسؤول الإداري والمديني ، والنائب العام ، والمدير المالي) ¹.

كما تكونت هيئة مجلس الإدارة الذي يحدد السياسة الفرنسية في الجزائر ويدرس الميزانية والجباية والمالية والجمارك والعبادات والأمن تحت إشراف الحاكم العام الذي يعرض الخطة على وزارة الحربية، وبما أن المجلس يهيمن عليه المعمرون الأوروبيون فإنهم يوجهونه وفق مصالحهم الاستغلالية.

فقرار 1834 الذي اعتبر الجزائر أرضا فرنسية قسمها إلى ثلاث ولايات ودوائر ، وبلديات وفي نفس الوقت عين أول حاكم عام (دريت دير لون) .

وهذا التعيين في ذاته لحاكم عام مكان قائد عام هو نوع من إضفاء التبعية للسلطة والقوانين الفرنسية وصار النظام الإداري في الجزائر يسير نظريا بقوانين ملكية فرنسية على أساس أن الجزائر أرض فرنسية ²، وهي خطوة نحو الإدماج الذي تسعى فرنسا لفرضه .

المكاتب العربية :

لقد واجه الفرنسيون صعوبات كبيرة في التوسع وبسط السيطرة على الجزائر وامتناع أبناء الجزائر التعاون معهم ، ولذلك قرر روفيقو Rovigo إنشاء هيئة تكون جسرا بين السكان وفرنسا سميت بالديوان العربي مهمتها جمع المعلومات والاعتماد على المترجمين والمختصين في الشؤون العربية للاتصال بزعماء القبائل وتحقيق التهذئة معهم ، وكان أول من ترأس هذه الهيئة :لاموريسير Moriciere الذي كان يجيد اللغة العربية ، وفي 1837 تحول إسم هذه الهيئة إلى إدارة الشؤون العربية ولها نفس المهمة لسابقتها .واستطاعت أن تكثف من نشاطها في أوساط رؤساء القبائل والعملاء بدعوى مبدأ التعاون وتسهيل مهامهم مقابل احترام عاداتهم وتقاليدهم وتوفير الأمن وضمان مصالحهم .

ونظرا للدور الذي قامت به هذه الإدارة قام بوجو Pugeaud 3 بتنظيمها وإعطائها صفة رسمية تحت إسم المكاتب العربية التي أنشئت في 1844 وأصبحت من المؤسسات التي تلعب دورا في تسيير أمور البلاد ، وهذه المكاتب العربية تخضع للإدارة العامة للشؤون العربية في العاصمة ، ويشرف على هذه المكاتب شخصيات

¹ عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر ، ط 3 ، دار البصائر ، الجزائر ، 2008 ، ص123.

2 - عميراي حميدة ، السياسة الإدارية الفرنسية في الشرق الجزائري من خلال مشروع لويس بلا نكي ، المصادر ، ع 06 ، محرم 1423 ، مارس 2002 ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، ص 83.

3 - حكم الجزائر ما بين 1841 - 1847

قادمة من مناصب عسكرية 1 واكتسبوا خبرة ولهم تنظيما محكما استطاعوا أن يقدموا من خلاله تحكما واضحا في شؤون الجزائر .

وقد كانت هذه المكاتب العربية وسيطا بين القيادة الفرنسية وزعماء الأهالي ، ول هذه المكاتب إدارة في كل مقاطعة ، وصنع الضباط والمترجمون الذين يديرونها تغلغلا واسعا بين السكان حتى صارت إدارات محلية للتحكم في السكان ، وقيل أن بيجو 2 حاول وضع حد لنفوذهم 3 ، حيث صار الطاقم المكون لهذه المكاتب من جنود ، ومديرين ، ومخبرون وقضاة ومراقبون ومستشارون هم الحكومة الحقيقية في نظر السكان. وكان مفعول هذه المكاتب بشكل مركز على الأرياف ، واعتبر بوجو أن هذه السياسة غير مجدية في تحقيق الاحتلال الكلي ولذلك اعتمد سياسة الاحتلال الشاملة واستعمال الأرض المحروقة في الإخضاع (الرعب العام ، حرق المحاصيل ، حجز النساء والأطفال ، وخنق القبائل في الكهوف) 4. وتهدف سياسة بوجو إلى تغليب الأسلوب العسكري وإعطاء فرصة أكثر للقادة العسكريين وفرض المشروع العسكري رسميا لتحقيق هدفه 5. وبالمقابل تراجع في عهده الطرف المدني في التسيير أو التعامل مع الجزائريين.

تقسيم الجزائر إلى مقاطعات

وطيلة هذه المرحلة وإلى غاية 1945 ظلت فرنسا تتردد في نمط الحكم الذي تقيمه في الجزائر وتنخبط بين فكرة اللجان والمساعدين وصلاحيات الحاكم العام .

لكن ابتداء من 1945 كان الأمر الرئاسي الذي ربط الجزائر بالسياسة الإدارية الفرنسية تحت إمرة وزارة الحرية وفق المرسوم الصادر في 18 أبريل 1845 6 وقسم الجزائر إلى 3 مقاطعات : الجزائر ووهران وقسنطينة ، وابتداء من نوفمبر من نفس السنة أصبح للمعمرين حق التمثيل في الجمعية العامة الفرنسية . وتخضع الجزائر لمراسيم الرئيس الفرنسي وتعمل وزارة الحرية على تنفيذ التعليمات الخاصة بالجزائر ، وشهدت هذه المرحلة نوع من تحديد الصلاحيات للحاكم العام وخاصة بعد التنظيم الجديد الذي تم تطبيقه على الجزائر والذي نصب ما يسمى مدير الشؤون الأهلية على الجزائر ويشرف على كل من : المدير الإداري ومدير الشؤون الداخلية والأشغال العمومية ، ووكيل الجمهورية ، ومدير الشؤون العربية ومدير المالية والتجارية .

1 . أندري برينان ، وآخرون ، الجزائر بين الماضي والحاضر ، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، م . و . ف . م 1984 ، ص 324 .

2 . أصبح حاكما عاما منذ 1840 .

3 . شارل ريبير أجيريون ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، ط 2 ، د . م . ج ، الجزائر ، 1983 ، ص 40 .

4 . أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ط 3 ، ج 2 ، 1983 ، ص 20 .

5 . نفسه .

6 . عميراي حميدة ، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث ، دار الهدى ، 2005 ، ص 127 .

دستور 1848 وإلحاق الجزائر بفرنسا

ومع مرور الزمن فإن نفوذ المعمرين تزايد من خلال السيطرة على توجيه السياسة الفرنسية بما يخدم مصالحهم وتعزز هذا سنة 1848 حين طالبوا بإدماج الجزائر في فرنسا وضرورة تمثيلهم في البرلمان الفرنسي وقد استجاب لهم الدستور الجديد الصادر وفق التغيرات الجديدة بعد الثورة التي حصلت في فرنسا سنة 1848 ونص الدستور على اعتبار الجزائر أرضا فرنسية ، وبالتالي تسري عليها التنظيمات والقوانين السارية في فرنسا¹ ولا ننسى أنه من السياسة الفرنسية على المستوى المحلي أن أشركت بعض الجزائريين من أجل إخضاع هذه المستعمرة وذلك بتعيينهم كأعيان ومشايخ على المناطق التي لهم نفوذ فيها أمثال حمودة بن الفقون ، وابن الحملاوي وإبن قانة ، وخليفة بن عيسى²... وهذا الأسلوب نوع من التنظيم الإداري المحلي الذي من خلاله تراقب تحركات الجزائريين وتحصل الضرائب وإن كان هؤلاء لا يملكون قرارا أو سلطة بقدر ما هم ينفذون السياسة الإدارية الفرنسية.

¹ - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 126.

² - عميراي حميدة ، مرجع سابق ، ص 128 .